

مجلة
العاصمة

مجلة بحثية سنوية محكمة
المجلد السابع، ٢٠١٥ م

ISSN (Print) : 2277-9914

ISSN (Online) : 2321-2756



قسم اللغة العربية، كلية الجامعة
تروننتبروم - ٦٩٥٠٣٤، كيرالا، الهند

الحكم الذاتي للنحو العربي

د/ حمزة ك.

رئيس قسم العربية، كلية ب. ت. م. الحكومية، برنتلما، ملايرام، كيرلا، الهند

قضية الحكم الذاتي للنحو العربي *Autonomy of Arabic Syntax* قضية لعلها تلعب دورا فعالا في تسهيل المادة النحوية الدراسية في المستقبل. والنحو العربي كما هو معروف لدى الخبراء فن مختلط، اختلطت فيه علوم كثيرة مثل الصرف واللغة والبلاغة والمنطق والفلسفة والفقهاء والدين وغيرها. والنحو العربي، كمادة علمية، لا بد أن يكون مستقلا محررا من قيود هذه العلوم الخارجية. وهذا ما نعني بمصطلح الحكم الذاتي بالنسبة للنحو العربي. النحاة المعاصرون، منذ زمان، لا يزالون يفكرون عن النحو المستقل *free syntax*. يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "ويتخلص من مجموع هذا أن النحو لم يسلم بهذه الدعوات مما علق به من غير النحو، وهو بهذا يبقى قديما شكلا ومضمونا، ولا خير في أن يبقى النحو كما خلفه لنا الأقدمون" (١). وحينما نقوم من أجل النحو المستقل تبدو أمامنا قضايا، من أهمها:

أولا: تعريف النحو العربي

حسب منظور اللسانيات العلمية الحديثة فإن النحو هو دراسة عن التركيب، ونظيرها *syntax* في اللغة الإنجليزية. أما الصرف هو دراسة عن المفردات، وهي التي تعرف بـ *morphology*. وعلى هذا نضطر أن نجد كل التعاريف التي عرف بها القدماء النحو العربي من أنه "إعراب الكلام العربي" (٢)، أو أنه "علم يعرف أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناء" (٣)، أو أنه "علم يعرف بها صحة الكلام وفساده" (٤)، أو "علم بأصول يتوصل بها إلى معرفة أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء" (٥)، وغيرها من التعاريف.

ثانيا: إمكانية القضية وعمليتها

يعني هل في وسعنا أن نحزر النحو العربي من بطشة هذه العلوم الدخيلية؟ هل في إمكانيتنا أن نحزر النحو العربي من الصرف؟ هل نقدر أن نحزرها من الخصومات والجدال وآراء المذاهب المختلفة؟ وجميع هذه الأسئلة صعب إجابتها في ناحية العملية والتطبيق. والآن نطلع إلى بعض العلوم الدخيلة في النحو العربي وأثارها السيئة في مضمونه وأداءه.

١. د. إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصدق، بغداد، ص ٦٢

٢. ابن منظور، لسان العرب، مادة ن ح ا، ص ٥٩٩

٣. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، كتب خانة، ديوبند، ص ٩٠٨

٤. الجرجاني، التعريفات، دار التونسية للنشر، باب النون، ص ١٢٥

٥. الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص ٢٣٢

المنطق

الاستدلال والقياس والنتائج والحجة كلها اصطلاحات منطقية نجدها كذلك في النحو العربي أيضا. ولعل المنطق هو الذي أعطى للنحو التراثي ذلك الطابع الجدلي، الطابع الشائع في الكتب القديمة. يقول الزجاجي: "قال البصريون والكوفيون، الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء، والإسم قبل الفعل، لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله، سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة، يقال لهم قد أجمعتم على أن العامل قبل المفعول فيه، كما أن الفاعل قبل فعله، وكما أن المحدث سابق لحدثه، وأنتم جميعا مقرون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقا سابقا لها. وهذا لازم لكم على أوضاعكم ومقاييسكم" (١). رغم أن السياق- يمثل هذه المقالة الصغيرة- لا يتسع للتفاصيل ننحصر بواحدة منها فهي القياس.

القياس: هذه فكرة منطقية، وهي "تقدير الشيء على مثاله، وفي الإصطلاح محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب كلماتها. أو إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه، يستدعى قياس أحدهما على الآخر" (٢). ولا يقدر أحد أن ينكر مكان القياس في صوغ القواعد النحوية بالنسبة للنحو العربي التقليدي، وكان مصدرا لكثير من القوانين النحوية، حيث قال فيه الكسائي:

إنما النحو قياس يتبع - وبه في كل أمر ينتفع

ومع هذا، إن من القدماء من أنكر حاجة القياس في النحو، ودعا إلى تحرير النحو من جميع أنواع القياس. يقول ابن مضاء الأندلسي: "العرب أمة حكيمة، فكيف شبه شيئا بشيء، وحكم عليه بحكمه، وعللة الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل، ولم يقبل قوله" (٣). وقال أيضا: وكما أنا لا نسأل عن عين عظم وجيم جعفر وباء برثن لم فتحت هذه وضمت هذه وكسرت هذه، فكذلك لا نسأل أيضا عن رفع زيد، فإن قيل زيد متغير الآخر، قيل كذلك عظم" (٤). أما بالنسبة إلى المعاصرين - وعلى الأخص للوصفيين منهم - أن اللغة سماعية لا قياسية. واللغة لا تخضع للقواعد القياسية. بل على اللغوي الاستقرار، يتبع اللغة ويصفها كما هي. يقول يوسف الحمادي: "إن العربي مند القدم، وقبل أن يظهر ما يسمى بالبلاغة أو النحو، كان يرسل كلامه وقد نظم تراكيبه نظما دقيقا مرهفا، اختار فيه الكلمة، وألف بين الكلمة والكلمة، وقدم وأخر، وعرف ونكر، وذكر وحذف، وأكد حيناً وأرسل الكلام بغير تأكيد حيناً آخر. ولم يكن عماده في ذلك إلا حسه بلغته" (٥).

١ الزجاجي، كتاب الإيضاح في علل النحو، دار النقاش، بيروت، ص ١٣

٢ الأشموني، ج ٤، ص ١٣٤، نقلا عن د محمد سمير نجيب البلخي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ١٠٦

٣ ابن مضاء الأندلسي، الرد على النحاة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ ص ١٣٤

٤ المرجع السابق ص ١٣٨

٥ يوسف الحمادي، النحو في إطاره الصحيح، مكتبة مصر، الفجالة ص ٤٤

الفلسفة

الفلسفة هي النظرية عن الشيء، والبحث عن حقيقتها بالتأمل عنها، وكان للفلسفة اليونانية والهندية قبول واسع عند المسلمين في عصر الترجمة، حيث دخلت في كل أنواع العلوم، واختلط معها حتى في العقائد الدينية، فأخرجوها في المنهج الفلسفة اليونانية، فهي التي تعرف بعلم الكلام. أما النحو العربي، فلم يسلم من تأثير الفلسفة الإغريقية أيضا، فبذلك بنوا- خليل بن أحمد الفراهيدي وطالبه الإمام سيبويه وغيرهما- قواعده على فكرة فلسفية، فهي فكرة العوامل، وهي فكرة تعتمد على أن لكل عمل عامل ولكل سبب مسبب. وهذه الفكرة الفلسفية هي التي صورت النحو العربي. وهل نستطيع أن نحزر النحو العربي من العوامل؟ وهل يبقى من النحو شيء إذا خلى العوامل من النحو العربي القديم؟ منذ قديم الزمان كان هناك نحاة أبدوا شكوكهم في فكرة العوامل، منهم ابن جني في كتاب 'الخصائص' وابن مضاء الأندلسي في 'الرد على النحاة'. أما د/ تمام حسان هو الذي أتى بحل شامل لهذه القضية، واستطاع أن يبين، بطريق علمي، كيف تعمل اللغة داخل مبناها، وذلك في كتابه 'اللغة العربية معناها ومبناها' (عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤) وسما لهذه العملية التي تعمل على أساسها اللغة بتظافر النظام وتظافر القرائن والتعليقات.

الفقه والدين

ومن العلوم الدخيلة في النحو العربي الفقه الإسلامي والدين، في الحقيقة أن النحو علم مادي، مجالها لغة الإنسان، ليس له علاقة بالدين. ولكن النحو العربي قد وضع من أجل خدمة الإسلام، ومن أجل تفسير القرآن الكريم، وبالتالي ألبس هذا العلم اللغوي لباسا دينيا، وقداسية وعظمة، من حيث لا يسأل عنه شيئا، ومن سألها فكأنه ارتد عن دينه، لا مبدل لما حكم النحاة ولا راد لما قضوه. أما الفقه ومناهجه، فكان له أيضا مدخل في النحو العربي. والذي نرى في النحو من 'الواجب' و'الجواز' و'المستحب' كلها تأتي من هذا التأثير الفقهي. وبعضهم ألفوا كتبهم في منهج فقهي كما فعل ذلك ابن مضاء الأندلسي، فكان ظاهري المذهب، فأتى بفكرة ظاهرية في النحو العربي، فكان الباعث الحقيقي في رد العوامل والأقيسة والعلل في كتابه 'الرد على النحاة' ميله وميل موله يعقوب بن يوسف من سلالة الموحدين إلى مذهب الظاهرية.

البلاغة

وكثير من عناوين البلاغة وأبوابها دخلت في النحو العربي، كانت مستحقة أن تعالجها مع البلاغة العربية، ولكن النحاة أخطأوا في وضعها في النحو العربي، ثم حاولوا أن يبينوها بيانا نحويا، فلم يستطيعوا أن يحل لغزها، وفسروها بالحذف والتقدير والمضمرات. في الحقيقة هذه العناوين كلها من مواد البلاغة، ليس من النحو. فمثلا يفترض النحاة الضمير المستتر (هو) في قولنا مثل (عليّ قام) يقولون إن أصله (عليّ قام هو)، وفي قولنا مثل (ما أحسن السماء) يقولون ما نكرة بمعنى شيء، أو اسم موصول بمعنى الذي، وأحسن فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (هو) يعود على (ما) والسماء مفعول به. وباب التقديرات والافتراضات في النحو العربي واسع. وجميع هذه التقديرات إدعاء النقصان فيما هو كامل، وهي في الحقيقة من الإيجاز التي هو باب من أبواب البلاغة.

الصرف

النحاة حتى في عصرنا هذا في التباس شديد، في شأن النحو والصرف، من حيث لا يعرفون ما هو الصرف وما هو النحو؟ ولا يدركون أين ينتهي النحو ويبدأ الصرف أو أين ينتهي الصرف ويبدأ النحو؟ والكتب كلها مختلطة بهذين العلمين، وأحسن مثالا لهذه الظاهرة كتاب 'النحو الواضح' الكتاب المدرسي الشهير في النحو العربي. وهذا الكتاب من بدايته إلى نهايته يختلط النحو بالصرف والصرف بالنحو. ونحن لا ننكر أهمية الصرف، ولا نستطيعها. والصرف والنحو - حسب دراسات اللغوية الحديثة- نظامان من أنظمة اللغة، لكل واحد منهما مكانته وأهميته، ولا تتم اللغة بواحد دون الآخر. ولكن هل من اللازم أن يختلط بينهما؟ ستحل القضية، لو فهمنا أن الصرف دراسة عن المفردات والنحو دراسة عن التركيب. والمفردات إما اسم أو فعل أو حرف. والأبواب الآتية التي تتعلق بالمفردات كلها تدرج تحت علم الصرف كأبواب النكرة والمعرفة (الضمائر وأحكامها وأسماء الإشارة والموصولة والعلم وأداة التعريف..) والمعرب والمبني (حالاته وإعرابه وعلاماته..) والصحيح والمعتل (المقصور والمنقوص..) المفرد والمثنى والجمع والجامد والمشتق (المصادر، اسم المرة والهيئة واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والصيغة المبالغة واسم الزمان والمكان واسم الآلة) والمذكر والمؤنث (وعلاماتها).. وهذه كلها مما يتعلق بالاسم. الماضي والمضارع والأمر والنهي (بناؤها وإعرابها) الصحيح والمعتل من الأفعال (المهموز والسالم والمضعف..) المجرد والمزيد وأحكامهما والمتصرف والجامد والتام والناقص واللازم والمتعدي وغيرها من أحكام الفعل. حروف الجر وحروف جزم المضارع والنواصب وحروف النهي والنفي وحروف المصدرية والاستفهام والقسم والشرط والناسخة والاستثناء والنداء والجواب والمعية والتنبيه والتخصيص والعطف وغيرها مما تتعلق بالحروف وأحكامها. وهذه الأبواب كلها يجب أن ينقلها من النحو إلى الصرف، لأنها دراسة عن أحكام المفردات. ولعل فيه وسواس لمن أدرك - خاطئا- أن الصرف ينحصر في تصريفات الأفعال (فعل فعلا فعلوا.. أو فعل يفعل فعل وهو فاعل...)

فيبقى النحو، فهو دراسة عن التركيب أو الجملة، وهو علم نظام تأليف الجمل، يعلم الطالب كيف يقول جملة في اللغة العربية أو يكتبها أو يعبرها، ويعلمه عن مكونات الجملة، الأصليه منها والمتممات، يعلمه أن الجملة تتكون من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، وأنها تطول وتنمو حينما تضاف إليها المتممات كالمفعولات والحال والتمييز والإضافة والجار والمجرور وغيرها. وحينما ينحصر النحو على هذه المهمة - دراسة تأليف الجملة ونظامها- ينمو الطالب في وعي صحيح عن التراكيب العربية وبناءها، مرتكزا على التعبير والأداء لا على المسائل والخلافات. ويستطيع أن يعبر ما في نفسه من الأفكار نطقا أو كتابة

النحو وضبط الرياضيات Grammar and Mathematics

ونحن حررنا النحو العربي من المنطق والفلسفة والفقهاء والدين والصرف وغيرها، ولكن ما علاقة النحو بالرياضيات؟ هل يجب اختلاط النحو بالرياضيات؟ أم هل يجب أن نحررها من الرياضيات أيضا؟ وقد ربط نوم جومسكي Noam Chomsky، الواضع الحقيقي لعلم اللغة الحديث، النحو بالرياضيات. يقول جون ليونس:

“Chomsky’s most original and probably his most enduring contribution to linguistics is the mathematical rigor precession with which he formulized the properties of alternative system of grammatical description”^(١).

وفي رأي نوم جومسكي، يجب أن يكون النحو المثالي صالحا أن يفسر بتركيب ملائم للجمل كما تفسر الأرقام في الرياضية، ف $٦+٨٠+٦٠٠+٢٠٠٠$ تفسير تركيب ملائم لـ ٢٦٨٦. والنحو التحويلي Transformative Generative Grammar الذي وضعه نوم جومسكي يوفر هذه الذقة في تحليل الجمل^(٢). واستطاع لنوم جومسكي أن يضع قواعد دقيقة صحيحة مطردة لجميع الأمثلة اللغوية، على الرغم أن الأمثلة اللغوية كثيرة لا تعد ولا تحصى، وذلك مثلما نضع قاعدة لإبراز الأرقام الوترية. على الرغم أنها لا نهاية لها، ولكننا نستطيع أن نضع قاعدة جامعة لكل الأرقام المفردة الوترية. وهي: $2n+1$

ولو فسرنا هذه القاعدة ، نقول: $2x1+1=3$ ، $2x2+1=5$ ، $2x3+1=7$ ، $2x4+1=9$ ،

لنرى أن هذه القاعدة تطرد على جميع ما تكون من الأرقام الوترية. وهكذا يجب أن تكون في النحو أيضا، من حيث أن القواعد النحوية تستطيع بها تفسير جميع الجمل التي سوف تولدها لغة الإنسان^(٣). واستطاع جومسكي أن يضع منهجا لتفسير الجمل من حيث نستطيع به أن نفسر الجمل التي لها أكثر من معنى واحد، وذلك كمهمة الأقواس في الرياضية. $3 \times 4 + 5 = ?$ ، $(3 \times 4) + 5 = 17$ ، $3 \times (4+5) = 27$ ،

النحو التحويلي التوليدي يعطي هذا الضبط في تفسير الجمل من حيث يحيط جميع المعاني الممكن إنتاجها، كما يختلف معنى آية الكريمة الآتية حسب الأقواس: قل (هو) الله (أحد)، قل (هو) (الله) أحد^(٤).

وهذه القضية تطول ذكرها، ولزيت من التفسيرات والتفصيلات يرجى من الراغبين الرجوع إلى أطروحة البحث "تيسير النحو العربي الطرق وتطبيقها في النحو المدرسي" لصاحب هذه المقالة. على كل حال، فإن نوم جومسكي لا يختلط الرياضية بالنحو، ولكنه يفسر سرا إلهيا، الذي جعله الله في لغة الإنسان، وذلك أن لغة الإنسان خاضعة للرياضية وأنها تعمل حسب هذه الرياضية. وعلى هذا لا نستطيع أن نحرر اللغة من الرياضية. والنحو لو يصح أن يختلط بشيء من العلوم فتكون الرياضية أحق بها.

المصادر والمراجع

- 1- ابو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، دار النقاش، بيروت
- 2- ابن مضاء الأندلسي، الرد على النحاة، دار المعارف ، القاهرة
- 3- جمال الدين الفاكهي، شرح حدود النحوية، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد سعود
- 4- د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤
- 5- د. إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق ، بغداد
- 6- د. حمزة ك، تيسير النحو العربي الطرق وتطبيقها في النحو المدرسي، أطروحة البحث، جامعة كاليكوت، ٢٠١٣
- 7- John Lyons, Chomsky , Fontana Press, London, 1991

¹ Chomsky, John Lyons, Fontana press, London, 1991, P137

² Research thesis of Dr.Hamza K, Simplification of Arabic Grammar Methods and Their Application in Grammar curriculum, University of Calicut, 2013, Page 148

³ Ibid Page 149

⁴ Ibid page 150